



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
أذار/٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN  
MARCH /2023

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

التقرير الإقتصادي

٢٤

أبحاث ودراسات

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٢٩

أخبار مصرفية محلية

٣٠

صحافة متخصصة أجنبية



## الوضع الإقتصادي العام كانون الثاني 2023

٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٨٥٦ مليون دولار مقابل ٥٧٧ مليون دولار و٩٨٦ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات، وخصوصاً تلك المحرّرة بالدولار، يعود بغالبه إلى عمليات الحسم.

## أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاسة

في كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٦٨٢٣ مليار ليرة مقابل ٥٥٥٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٢٤٨٦ مليار ليرة في كانون الثاني

### جدول رقم 1 تطور الشيكات المتقاسة في الشهر الأول من السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
47	86	92	356	- العدد (آلاف)
6823	2486	1206	3438	- القيمة (مليار ليرة)
145170	28907	13109	9657	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
22	88	131	401	- العدد (آلاف)
856	986	1450	4413	- القيمة (مليون دولار)
38909	11205	11069	11005	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
8113	3972	3392	10091	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
117586	22830	15210	13330	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				دولة الشيكات، %
31,9	50,6	58,7	53,0	- العدد
15,9	37,4	64,4	65,9	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٩,٣% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١٢,٩%)، فمعدّات النقل (١٠,٥%)، ثمّ الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (٨,٨%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٦,١%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٤,٠% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (١٢,٧%)، فاليونان (٩,٥%)، ثمّ إيطاليا (٥,٦%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٥,١%).

### حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٢٥١ مليون دولار مقابل ١٥٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٦٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٣٩,٧% في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨%. وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها



## جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2019-2022

نسبة التغير، % 2021/2022	2022	2021	2020	2019	
39,7+	19053	13641	11310	19239	الواردات السلعية (مليون دولار)
4,8-	11540	12124	13475	19351	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### حركة التصدير

الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها ٢١,٦% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٠%)، ثم منتجات صناعة الأغذية (١١,٢%)، ثم اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (١١,١%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٦%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢١,٤% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (١٠,٢%)، ثم مصر (٤,٨%)، فالعراق (٤,٦%)، ثم سويسرا (٤,٥%).

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٢ مليون دولار، مقابل ٢٧٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٦١٦ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٠,٢% في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق.

وتوزعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن

## جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2019-2022

نسبة التغير، % 2021/2022	2022	2021	2020	2019	
10,2-	3492	3887	3544	3731	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,7+	1780	1768	1889	1677	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### الحسابات الخارجية

قيمة الاستيراد، وخصوصاً من المنتجات المعدنية مع ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، ومن الآلات والأجهزة الكهربائية بالإضافة إلى غيرها من السلع القابلة للتخزين استباقاً لرفع الدولار الجمركي. في كانون الثاني ٢٠٢٣، تراجعت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٤٦٢ مليون دولار، بعد ارتفاعها البسيط بقيمة ١٧ مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة ٣٥٣ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٢.

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ٩٧٩ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٣١٠ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٦٥٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتوسّع عجز الميزان التجاري بشكل كبير إلى ١٥٥٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدره ٩٧٥٤ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٦٠%. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في



والشمال ٦٣٠ ألف متر مربع (٢م) مقابل ٧٩١ ألف م ٢ في الشهر الذي سبق و١٠٣٧ ألف م ٢ في كانون الأول ٢٠٢١.

#### قطاع البناء

- في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت

#### جدول رقم 4

تطور مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2019-2022

2022	2021	2020	2019	
9575	9554	5478	6081	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>2</sup> )

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

#### قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٤٩٠ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢١٠٣١٨ شخصاً وعدد المغادرين ٢٧٩١٢٢ شخصاً والعابرين ٨٥٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢١٩٧ طناً مقابل ١٧٥٣ طناً للبضائع المشحونة. وفي الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ٢٢,٣٪، وحركة القادمين بنسبة ٣٧,٣٪، وحركة المغادرين بنسبة ٣٣,٨٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٦,١٪.

- في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٧٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٨,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٥,٨ ملياراً في تشرين الثاني ٢٠٢١، وازدادت هذه الرسوم بنسبة ٣٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١٧٤ ألف طن في كانون الثاني ٢٠٢٣، شأنه في الشهر الذي سبقه مقابل ١٠٨ آلاف طن في كانون الثاني ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٦٠,٦٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ قياساً على الشهر الأول من العام ٢٠٢٢.

#### جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الشهر الأول من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
+22,3	4490	3671	حركة الطائرات (عدد)
	44,3	39,9	منها: حصّة الميديل ايست، %
+37,3	210318	153230	حركة القادمين (عدد)
	42,6	37,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
+33,8	279122	208594	حركة المغادرين (عدد)
	43,7	37,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
-58,5	856	2062	حركة العابرين (عدد)
-6,1	3950	4206	حركة شحن البضائع (طن)
	29,3	18,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

٢٠٢٣ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبنسبة ١٢٣,٥٣% قياساً على كانون الثاني ٢٠٢٢.

#### بورصة بيروت

في كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢٥٠٩٤٤٧٠ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٥٢,٧ مليون دولار (مع حصول عمليات خاصة لبنك بيروت) مقابل تداول ٩٥٨١٧١٦ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٨٩,٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢ (٧٢٩٢٦٠) سهماً بقيمة ١٤,١ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٤٩٨٨ مليون دولار مقابل ١٤٤٨٣ مليون دولار و١٠٠٤٦ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي كانون الثاني ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٥٥,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٤٤,١% للقطاع المصرفي.

#### حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٨٩ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٢٩٣٩٨٤ طناً والمشحونة ٦٤٦٤٠ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٢١٩٢ مستوعباً. وبالمقارنة مع كانون الثاني ٢٠٢٢، انخفض كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ٨% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٥%، فيما ارتفع حجم البضائع المشحونة بنسبة ١٨,٨%، واستقر عدد البواخر.

#### مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني ٢٠٢٣، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها، بنسبة ٩,٩٥% قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢ وبنسبة ١١٠,٨٢% قياساً على كانون الثاني ٢٠٢٢. أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة ٨,٤٣% في شهر كانون الثاني

### الملحق الإحصائي الوضع الإقتصادي العام

#### تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2022

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
21.4	747	الإمارات العربية المتحدة	14.0	2675	الصين
10.2	356	سورية	12.7	2419	تركيا
4.8	168	مصر	9.6	1820	اليونان
4.6	160	العراق	5.6	1062	إيطاليا
4.5	156	سويسرا	5.1	968	الولايات المتحدة الأمريكية
4.2	146	قطر	3.6	686	الإمارات العربية المتحدة
3.7	130	تركيا	3.5	665	ألمانيا
3.0	106	كوريا	3.3	631	سويسرا
2.9	102	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	591	الهند
2.7	96	الأردن	2.8	529	مصر
2.5	86	الكويت	2.0	374	قبرص
2.3	79	اليونان	1.8	347	اسبانيا
2.1	73	ساحل العاج	1.8	343	الإتحاد الروسي
1.7	58	بنغلادش	1.8	335	المملكة المتحدة
1.6	56	كونغو	1.7	319	أوكرانيا
1.5	53	البرازيل	1.6	310	المملكة العربية السعودية
26.3	920	دول أخرى	26.1	4979	دول أخرى
100.0	3492	مجموع الصادرات السلعية	100.0	19053	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

صافي الموجودات الخارجية في القطاع الهالي  
مليون دولار

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المجموع	مصرف لبنان و	المصارف المجموع و المؤسسات	المصارف المجموع	مصرف لبنان و	المصارف المجموع و المؤسسات					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
			(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
			(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
			(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
			(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
			(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
			(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
			(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
			48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
			192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
			(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
كانون الأول 2021 - كانون الأول 2022

المحافظات	Dec-21	النسبة (%)	Dec-22	النسبة (%)
بيروت	8793	0.85	15550	2.47
جبل لبنان	359135	34.63	191976	30.49
البقاع	75496	7.28	73836	11.73
الشمال (1)	37592	3.63	4818	0.77
الشمال (2)	250259	24.13	71107	11.29
الجنوب	203126	19.59	179238	28.47
النبطية	102517	9.89	93049	14.78
المجموع	1036918	100.00	629574	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.



حركة مطار بيروت الدولي  
كانون الثاني 2022 - كانون الثاني 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
Jan-22	1836	1835	3671	153230	208594	361824	2062	2058	2148	4206	
Jan-23	2247	2243	4490	210318	279122	489440	856	2197	1753	3950	
التغير %	22.4	22.2	22.3	37.3	33.8	35.3	-58.5	34.7	-18.4	-6.1	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
كانون الثاني 2022 - كانون الثاني 2023

التغير %	ك 2023	ك 2022	
0.0	89	89	عدد البواخر
-8.0	293984	319721	البضائع المفرغة (طن)
18.8	64640	54429	البضائع المشحونة (طن)
-5.0	12192	12835	المستوعبات المفرغة
242.2	7641	2233	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	7100	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

## ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

### المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ إلى ١٨٠٦٦ ملياراً في العام ٢٠٢١، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧%. ونتج ذلك من

انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠ بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠). وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام تحوّل من عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى فائض بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١، وبلغت نسبته -٢١,٠% من مجموع المدفوعات و+١٢,٢% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأوّلي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

### جدول رقم 4

#### تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤

شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) ٩٠٢٣٠ مليار ليرة مقابل ٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، لتكون بذلك ارتفعت بقيمة ٥٠٦ مليارات ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣.



## جدول رقم 5

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 1
100,00	1,55	3,36	37,79	22,75	23,84	6,11	2,72	1,41	0,31	0,16	2021
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	ك 1
100,00	1,57	3,41	38,31	20,72	18,85	6,27	5,26	4,42	0,96	0,23	2022
											ك 2

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بلغت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة ٩١٨٩٢ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، مسجلة تراجعاً بقيمة ١٠٥٥ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢١، حيث بلغت ٩٢٩٤٧ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، استحوذت السندات من فئة ١٠ سنوات بنسبة ٣٨,٣٪ من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، تلتها فئة السبع سنوات بنسبة ٢٠,٧٪ و ثم فئة الخمس سنوات بنسبة ١٨,٩٪ لتشكّل حصة الفئات الأخرى مجتمعة ٢٢,١٪.

## جدول رقم 6

توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 1	أيلول 2022	تشرين الأول 2022	ك
20900	16741	15931	المصارف
%22,5	%17,9	%17,3	الحصة من المجموع
58002	58355	58137	مصرف لبنان
%62,4	%62,5	%63,3	الحصة من المجموع
443	639	640	المؤسسات المالية
%0,5	%0,7	%0,7	الحصة من المجموع
13021	17147	16713	المؤسسات العامة
%14,0	%18,4	%18,2	الحصة من المجموع
581	467	471	الجمهور
%0,6	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
92947	93349	91892	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد

بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، ارتفعت حصة مصرف لبنان من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة (من ٦٢,٥٪ إلى ٦٣,٣٪) مقابل انخفاض حصة المصارف (من ١٧,٩٪ إلى ١٧,٣٪) وشبه استقرار في حصة القطاع غير المصرفي.

الدين العام بالليرة اللبنانية بقيمة ١١٠٠ مليار ليرة. تُعزى الزيادة في الدين الخارجي إلى تراكم المتأخرات عن الدفع للأساس والفوائد، مع التذكير بأن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن دفع سندات اليوروبندز في آذار ٢٠٢٠. كما تجدر الإشارة أنّ تراجع الدين العام بالليرة فمردّه إلى تجاوز استحقاقات سندات الخزينة المكتتابات فيها. وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٢٨١١٧ مليار ليرة مقابل ١٣٢٠٧١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٣٪ قياساً على نهاية العام ٢٠٢١ (+٥,٢٪). بين نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ ونهاية تشرين الأول ٢٠٢١. وفي نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩٢١٤٧ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦٠,٠٪ من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل ٦١٥٣٣ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته ٤٠,٠٪ من الدين العام الإجمالي. في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة كلّ من المصارف إلى ١٧,٦٪ وحصة القطاع غير المصرفي قليلاً إلى ١٩,٣٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٦٣,١٪ في نهاية الشهر المذكور.

المتأخرات) ما يوازي ٣٨٧٨٤ مليون دولار مقابل ٣٨٥٥٧ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز ٣٥٥٠ مليون دولار (أي ما نسبته ٩,٢٪ من مجموع المحفظة) مقابل ٣٧٣٩ ملايين دولار (أي ما نسبته ٩,٧٪ من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق و٤٤١٩ مليون دولار (أي ما نسبته ١٢,١٪ من المجموع) في نهاية عام ٢٠٢١.

### الدين العام

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغ الدين العام الإجمالي ١٥٣٦٨٠ مليار ليرة (أي ما يعادل ١٠١,٩ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار) مقابل ١٥٤٨٢٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و١٥١٣٠٩ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠٢١. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة ٢٣٧١ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٢ (زيادة بقيمة ٦٣٣٨ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢١) نتج من ارتفاع الدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي ٣٤٧١ مليار ليرة (ما يوازي ٢٣٠٣ ملايين دولار) مقابل انخفاض

### جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ت 1 2022	أيلول 2022	ك 1 2021	
17,6	18,2	22,7	المصارف في لبنان
63,1	62,3	62,2	مصرف لبنان
19,3	19,5	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 8 - مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية  
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ت 1 2022	أيلول 2022	ك 1 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَملة سندات يوروبون्डز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي  
آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العامين 2020 و 2021

التغير	2021		2020		
	بالقيمة	بالنسبة	بالقيمة	بالنسبة	
	4921	32.08	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
	-1359	-7.00	18066	19425	النفقات الإجمالية
	-293	-9.43	2813	3106	منها خدمة الدين العام
	-1066	-6.53	15253	16319	الإنفاق خارج خدمة الدين العام
			2197	-4083	الرصيد الكلي
			5010	-977	الرصيد الأولي
			12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

المصدر : وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة  
مليار ليرة

النسبة (%)	Oct-22	النسبة (%)	Sep-22	النسبة (%)	Dec-21	البيان
17.3	15931	17.9	16741	22.5	20900	المصارف
63.3	58137	62.5	58355	62.4	58002	مصرف لبنان
0.7	640	0.7	639	0.5	443	المؤسسات المالية
18.2	16713	18.4	17147	14.0	13021	المؤسسات العامة
0.5	471	0.5	467	0.6	581	الجمهور
<b>100.0</b>	<b>91892</b>	<b>100.0</b>	<b>93349</b>	<b>100.0</b>	<b>92947</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة  
مليار ليرة

	Oct-22	النسبة (%)	Sep-22	النسبة (%)	Dec-21	النسبة (%)	Oct-21	
مجموع الدين العام الفعلي	153680		154828		151309		150446	
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	100.0	92147	100.0	93602	100.0	93247	100.0	92951
مصرف لبنان	63.1	58137	62.3	58355	62.2	58002	61.8	57409
قروض		0		0		0		0
سندات خزينة		58137		58355		58002		57409
المصارف	17.6	16186	18.2	16994	22.7	21200	24.1	22379
سندات خزينة		15931		16741		20900		22075
قروض للمؤسسات العامة		255		253		300		304
آخرون (سندات)	19.3	17824	19.5	18253	15.1	14045	14.2	13163
الجمهور		471		467		581		587
المؤسسات العامة		16713		17147		13021		12135
المؤسسات المالية		640		639		443		441
الدين المحرر بالعملة الاجنبية	100.0	61533	100.0	61226	100.0	58062	100.0	57495
مؤسسات التنمية والحكومات	4.9	3027	5.0	3060	5.1	2958	5.3	3047
غيرها	95.1	58506	95.0	58166	94.9	55104	94.7	54448
ودائع القطاع العام		25563		22935		19238		18218

المصدر : مصرف لبنان

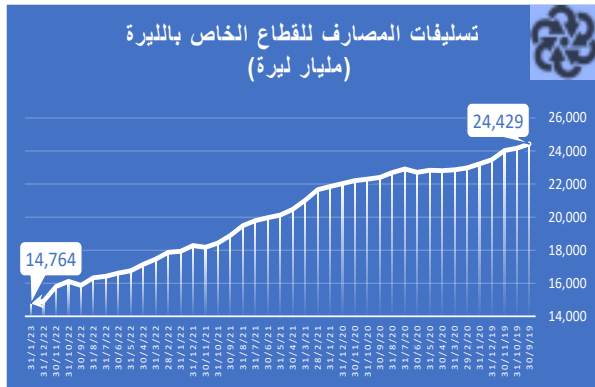
مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.  
تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٤٧٦٤ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ١٨٢٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، في استمرار للمنحى القائم منذ بداية الأزمة.

ثالثاً: أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر كانون

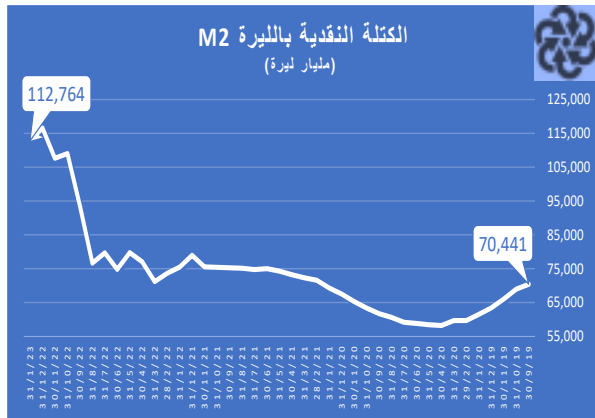
الثاني ٢٠٢٣

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٤٥٧٨٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٠١٧١



نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وقد جاء تراجعها في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ مع تدخّل مصرف لبنان على منصّة صيرفة بائعاً الدولار النقدي مقابل الليرات اللبنانية بسعر ٣٨٠٠٠ ليرة للدولار وفقاً لبيانه الصادر في ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٢. وبشكل عام، يرتبط هذا الأمر بسياسات مصرف لبنان واضطراره أحياناً إلى زيادة قيمة النقد في التداول وأحياناً أخرى إلى سحب جزء من هذا النقد. في موازاة ذلك، تراجعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١١٢٧٦٤ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٧٩٠٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.



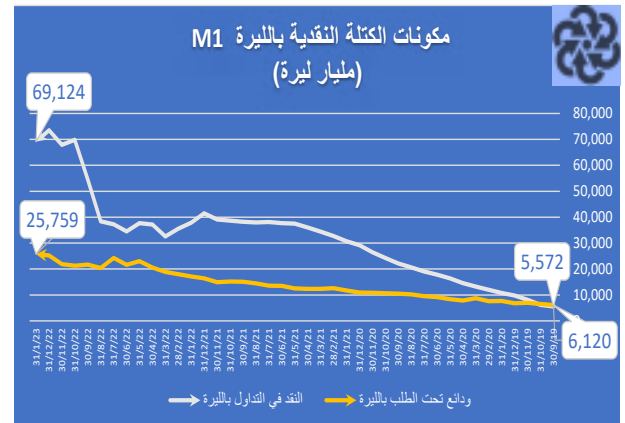
نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، موزعة بين ٨,٦ مليارات للقطاع الخاص المقيم و ١,٢ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ١٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. مع العلم أنّ تراجع التسليفات بالعملات الأجنبية يعود بجزء منه إلى تسديد المقترضين ديونهم على سعر صرف ١٥٠٧,٥ ليرات أو ٨٠٠٠ ليرة للدولار وغياب التسليفات الجديدة بالدولار. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٣٢,٢٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣. وتتوزّع باقي الودائع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

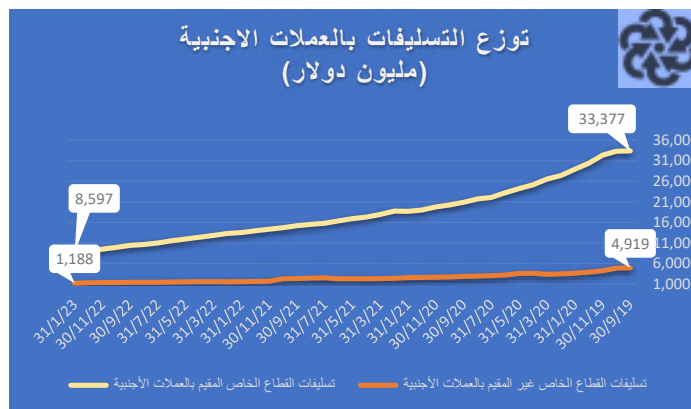
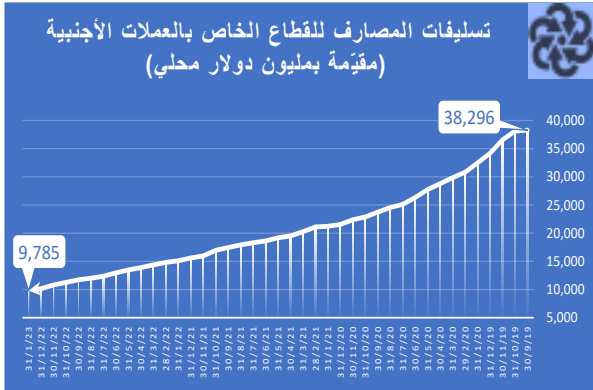
- تراجعت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** قليلاً إلى ١٢٦٨٥ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مقابل ١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ١٨٢٥٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، مع عدم قدرة ورغبة المصارف في تمويل جزء من عجز الدولة.

#### • الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، بشكل ملحوظ إلى ٦٩١٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤١٥١٥ مليار ليرة في



- **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية** تراجعت وودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى ٩٥,٤ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ١٠٢,٨ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. ويُفسّر تراجع الودائع بالعملات الأجنبية بعوامل عدّة أبرزها تسديد القروض الذي يُقدّر بحوالي ٧٠٪ في المتوسط منذ اندلاع الأزمة وسحب الودائع استناداً إلى التعميمين ١٥١ و ١٥٨.
- استمرت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية في التراجع إلى ٩,٨ مليارات دولار في

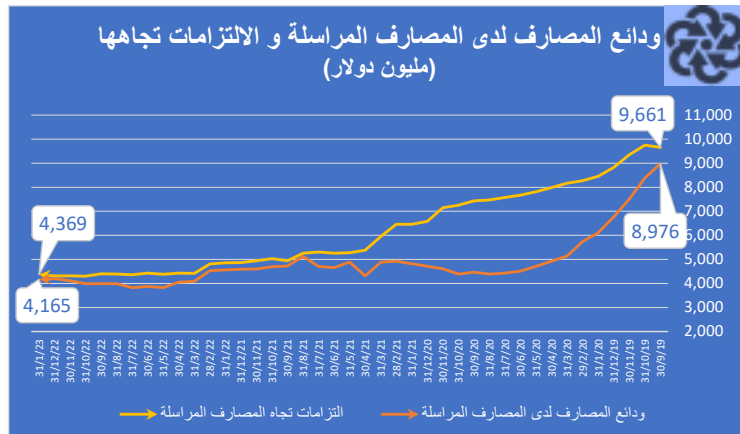


التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).

- استقرت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة وبلغت ٤,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، كما استقرت تقريباً التزامات المصارف تجاه المصارف المراسلة عند ٤,٤ مليارات دولار مقابل ٤,٣ مليارات دولار في التاريخين المذكورين، ليكون بالتالي صافي هذه الديون سلبياً بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ١٠,٣٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

- استقرت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، على ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، كما في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٤,٤ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لإحتساب الخسائر المتوقعة من





دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٠٥,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ١٠٩,٠ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

• بلغت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٧,٥ ليرات/دولار) ١٠٦,٢ مليارات



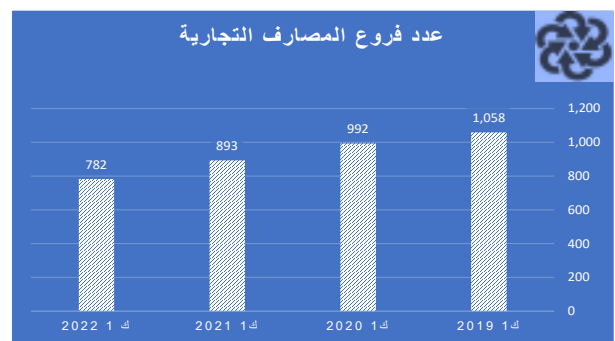
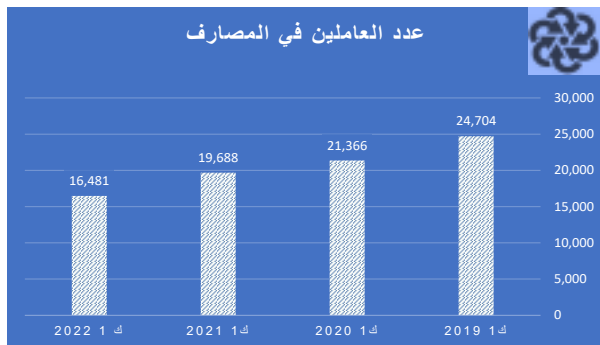
١٧,٨ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وارتبط هذا التراجع في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ إلى حدّ كبير بالخسائر التي سجّلتها المصارف في العام ٢٠٢٢.

• تراجعت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي، إلى ١١,٦ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مقابل ١٨,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢



تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٢. • عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام ٢٠٢٢، وصل عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٨٢ فرعاً، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي ١٦٤٨١ شخصاً.

• استقرّت القيم الثابتة المادية، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي، على ١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ كما في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٣,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، بعد أن تمّت إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية في عدد من المصارف خلال شهريّ



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان



### معدلات الفوائد

**معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية**  
في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٣٩٪ مقابل ٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ (٦,٥٥٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢١). وبلغ متوسط عمر المحفظة ١٢٤٧ يوماً (٣,٤٣ سنوات) مقابل ١٢٧٥ يوماً (٣,٥٠ سنوات) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ (١٥١٣ يوماً أو ٤,١٦ سنوات في نهاية العام ٢٠٢١). على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدّرة في شهر كانون الثاني ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتين، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات، ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات و ٧,٠٠٪ لفئة العشر سنوات.

**معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)**  
في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية ((Eurobonds ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

### الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني ٢٠٢٣، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٧٣٪ مقابل ٠,٦٠٪ في الشهر الذي سبق (١,٠٣٪ في كانون الثاني ٢٠٢٢)، وارتفع متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٥,٦١٪ مقابل ٤,٥٦٪ (٦,٤٠٪ في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي).  
على صعيد آخر، ارتفع معدل الفائدة من يوم لיום على العمليات بين المصارف بالليرة المنفّذة عبر شركة لبنان المالية إلى ١٤,٨٥٪ مقابل ٨,٥٢٪ في كانون الأول ٢٠٢٢، ولوحظ ازدياد ملحوظ في حجم العمليات، علماً أنه لم تجر أية عملية في كانون الثاني ٢٠٢٢. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

### جدول رقم ٩ تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ك2 2023	ك1 2022	ك2 2022	
0,73	0,60	1,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
5,61	4,56	6,40	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
14,85	8,52	-	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

### الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني ٢٠٢٣، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٩٪ مقابل ٠,٠٦٪ في كانون الأول ٢٠٢٢ (٠,١٨٪ في كانون الثاني ٢٠٢٢)، وارتفع متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٥,٣٨٪ مقابل ٤,١٦٪

(٦,١٥٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي كانون الثاني ٢٠٢٣، ارتفع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٤,٨١٪ مقابل ٤,٧٤٪ في كانون الأول ٢٠٢٢ (٠,٢٦٪ في كانون الثاني ٢٠٢٢).  
ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:



جدول رقم ١٠  
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ك 2023	ك 2022 1	ك 2022 2	
0,09	0,06	0,18	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
5,38	4,16	6,15	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
4,81	4,74	0,26	متوسط معدّل ليبور لثلاثة أشهر

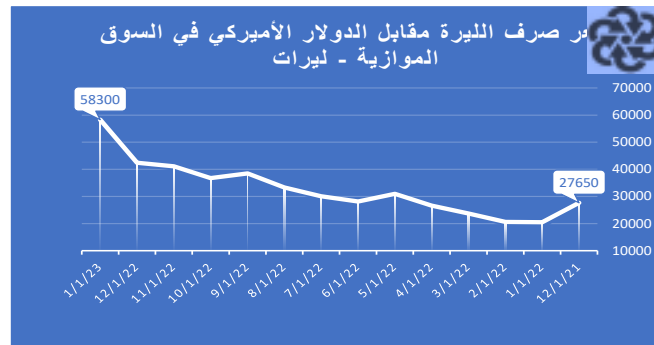
المصدر : مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الثاني ٢٠٢٣، استقرّ سعر الصرف على منصّة صيرفة على ٣٨٠٠٠ ليرة للدولار الواحد طيلة الشهر. فيما استمرّ المنحى التصاعدي لسعر صرف الدولار في السوق الموازية، بحيث أقفل تقريباً على سعر ٥٨٣٠٠ ليرة للدولار الواحد في نهاية الشهر المذكور، مقابل حوالي ٤٢٤٠٠ ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٧٦٥٠ ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٤٩٩٥ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٥١٩٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ١٧٣٢٩ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٢. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ١٩٩ مليون دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٥٠٩ ملايين دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٢.





الملحق الإحصائي  
التطوّرات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

Jan-23	Dec-22	Jan-22	Dec-21	البيان
				<b>الموجودات</b>
<b>166010</b>	<b>165536</b>	<b>170780</b>	<b>168501</b>	<b>الموفورات</b>
5851	6552	4290	4224	- أوراق نقدية
160158	158984	166490	164277	- ودائع لدى مصرف لبنان
<b>26613</b>	<b>27150</b>	<b>36519</b>	<b>37506</b>	<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>
13653	13778	16117	16455	- بالليرات اللبنانية
12960	13372	20402	21051	- بالعملات الأجنبية
<b>17307</b>	<b>17383</b>	<b>23137</b>	<b>25215</b>	<b>ديون على القطاع العام</b>
12685	12707	16189	18258	منها: سندات بالليرة
4372	4423	6648	6661	سندات بالعملات
250	253	300	296	ديون مختلفة
<b>15000</b>	<b>15184</b>	<b>18206</b>	<b>18253</b>	<b>موجودات خارجية</b>
2902	3078	4179	4275	- قروض على غير المقيمين
6279	6333	6876	6919	- قروض على مصارف غير مقيمة
3799	3757	4691	4708	- موجودات خارجية أخرى
1228	1213	1652	1563	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
793	804	808	788	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
<b>20696</b>	<b>20690</b>	<b>7282</b>	<b>7356</b>	<b>القيم الثابتة</b>
<b>4347</b>	<b>4210</b>	<b>2852</b>	<b>2954</b>	<b>محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية</b>
<b>3232</b>	<b>4699</b>	<b>3907</b>	<b>3763</b>	<b>موجودات غير مصنفة</b>
<b>253206</b>	<b>254853</b>	<b>262684</b>	<b>263547</b>	<b>المجموع</b>
				<b>المطلوبات</b>
<b>154418</b>	<b>154248</b>	<b>157762</b>	<b>158178</b>	<b>ودائع القطاع الخاص</b>
42738	42336	37271	37099	- ودائع بالليرة
111680	111912	120491	121079	- ودائع بالعملات الأجنبية
<b>7472</b>	<b>7055</b>	<b>7492</b>	<b>7538</b>	<b>ودائع القطاع العام</b>
<b>35188</b>	<b>35270</b>	<b>36605</b>	<b>36996</b>	<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>
3051	3038	2981	3072	- بالليرات اللبنانية
32137	32233	33625	33924	- بالعملات الأجنبية
<b>6587</b>	<b>6501</b>	<b>7324</b>	<b>7343</b>	<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>
<b>552</b>	<b>417</b>	<b>568</b>	<b>595</b>	<b>سندات دين</b>
<b>17442</b>	<b>27569</b>	<b>24041</b>	<b>26811</b>	<b>أموال دائمة</b>
10809	20925	22541	25321	- أموال خاصة
6634	6644	1500	1490	- الرأسمال المساند
<b>31547</b>	<b>23793</b>	<b>28892</b>	<b>26085</b>	<b>مطلوبات غير مصنفة</b>
<b>253206</b>	<b>254853</b>	<b>262684</b>	<b>263547</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

Jan-23	Dec-22	Jan-22	Dec-21	البيان
				الموجودات
41857	40777	44690	45591	الموجودات الخارجية :
26488	25102	24890	25019	- ذهب
(17571)	(16651)	(16511)	(16596)	(مقيم بملايين د.أ.)
15369	15675	19800	20572	- عملات أجنبية
(10195)	(10398)	(13134)	(13646)	(مقيمة بملايين د.أ.)
365	342	400	396	ديون على القطاع الخاص
15932	16159	18842	18951	سلفات للمصارف التجارية
1809	1830	1708	1722	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
0	0	0	0	سلفات للقطاع العام (المؤسسات العامة)
67465	67849	68768	68524	محفظة الأوراق المالية
437	431	439	438	القيم الثابتة
18081	18081	18081	18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
142042	140508	91082	92309	موجودات غير مصنفة
287989	285977	244010	246011	المجموع
				المطلوبات
75056	80171	42146	45761	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
156048	153275	160629	158207	ودائع المصارف التجارية
2395	2645	2705	2734	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
650	369	40	66	ودائع القطاع الخاص
21186	19341	10444	11692	التزامات تجاه القطاع العام
20822	19131	17820	17872	فروقات قطع
2588	2495	2042	1892	التزامات خارجية
(1717)	(1655)	(1354)	(1255)	(مقيمة بملايين د.أ.)
0	90	90	90	التزامات خاصة طويلة الأجل
5296	5296	5319	5319	الأموال الخاصة
3948	3162	2774	2378	مطلوبات غير مصنفة
287989	285977	244010	246011	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

Jan-23	Dec-22	Jan-22	Dec-21	البيان
94882	98780	54931	57937	الكتلة النقدية M1
69124	73514	37843	41515	- النقد في التداول
25759	25266	17087	16422	- ودائع تحت الطلب بالليرة
130240	130423	141721	142798	الكتلة شبه النقدية
17881	17802	20583	21070	- ودائع أخرى بالليرة
112359	112620	121139	121729	- ودائع بالعملات الأجنبية
383	369	344	334	سندات دين
				النقد وشبه النقد
112764	116583	75513	79007	- بالليرات اللبنانية M2
225505	229572	196995	201070	- بالليرات والعملات M3
244719	247761	210863	215115	- اجمالي الوفورات النقدية M4= M3+سندات الجمهور
				<b>عناصر التغطية :</b>
18898	18197	22295	22950	ديون صافية على الخارج
26488	25102	24890	25019	- الموجودات بالذهب
(7590)	(6905)	(2595)	(2069)	- الموجودات بالعملات الأجنبية
27298	31711	49142	49634	وضعية القطاع العام المدينة
48119	50842	66962	67506	- ديون صافية على القطاع العام
(20822)	(19131)	(17820)	(17872)	- فروقات القطع
29491	30038	39638	40669	ديون على القطاع الخاص
15332	15449	17906	18281	- بالليرات اللبنانية
14160	14589	21732	22389	- بالعملات الأجنبية
149819	149625	85920	87817	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
225505	229572	196995	201070	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
كانون الثاني ٢٠٢٣

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	1507.50	1507.50	1507.50	1507.50
الفرنك السويسري	1606.63	1648.98	1632.35	1624.64
الجنيه الاسترليني	1795.73	1871.41	1844.73	1856.64
الين الياباني	11.37	11.74	11.58	11.56
الدولار الكندي	1105.94	1131.84	1123.20	1120.40
الدولار الأسترالي	1011.23	1071.83	1048.89	1055.40
اليورو	1588.91	1644.53	1626.76	1631.72

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	Dec-22				Jan-23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.20	1.24	1.22	1.21	1.19	1.24	1.22	1.23
الين الياباني	131.12	137.78	134.90	131.12	127.87	133.41	130.38	130.09
الفرنك السويسري	0.92	0.94	0.93	0.92	0.92	0.94	0.92	0.92
اليورو	1.05	1.07	1.06	1.07	1.05	1.09	1.08	1.08
أونصة الذهب	1766.76	1823.55	1797.67	1823.55	1826.12	1946.79	1898.96	1928.51

المصدر : Bloomberg.com



## استبدال معدل ليبور في العقود المالية والائتمانية بمعدلات فائدة مرجعية أخرى

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

هذه المعدلات لصالح جمعية المصرفيين البريطانيين، فتُلغى ٢٥٪ من الحدّين الأعلى والأدنى، وتحتسب متوسط المعدلات الأخرى، ومن ثم تنشر معدل الليبور اليومي. علماً أن آجال المعدّل الأكثر استعمالاً كمعدلات مرجعية هي بنوع خاص لثلاثة أشهر وستة أشهر و١٢ شهراً. قد تمّ تصميم منهجية الليبور لإنتاج معدل متوسط يمثل المعدلات التي تمكّن المصارف الكبيرة والتي لديها إمكانية الوصول إلى سوق التمويل غير المضمون بالجملة أن تموّل نفسها في مثل هذه الأسواق وفقاً للعملات والآجال ذات الصلة. ويمكن أن يكون لارتفاع وانخفاض أسعار فائدة LIBOR عواقب على أسعار الفائدة على جميع أنواع المنتجات المصرفية مثل حسابات التوفير والرهون العقارية والقروض.

لا يقوم معدل الليبور على كلفة الاقتراض الحقيقية بعكس المعدلات المرجعية الأخرى. إنّها يعتمد كلّ مصرف إلى تقدير المعدل الذي سيدفعه في حال لجأ إلى الاقتراض نقداً في ذلك اليوم. لا يُحدّد الحجم المستدان في العقد الافتراضي، إنّما يجب أن يكون حجماً منطقياً وواقعياً. ويشير هذا الإجراء إلى أن الليبور يوفّر تغطية شاملة يومياً، حتى بالنسبة إلى العملات الأقلّ استخداماً.

فالليبور إذاً هو عيّنة لعدد من المصارف وليس مقياساً إحصائياً. وهذا ما يجعله عرضة للانتقاد. وثمة ما يدفع إلى الاعتقاد بأنّ للمصارف أسباباً للتلاعب بالأرقام. فعلى سبيل المثال، في حال ارتبطت التزامات مصارف بالليبور أكثر من موجوداتها، فإنّ خفضه يقلص كلفة الفائدة لدى هذه المصارف أكثر من الإيرادات الناتجة من الفائدة، ما يعزّز بالتالي أرباحها. وللتذكير، فقد خضعت مؤسسة باركليز (Barclays) لتغريم بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠١٢ بسبب تلاعبها بمعدل الليبور (Libor)، وباتت المؤسسة تخضع لتدقيق شديد بعد أن كان بعض المصارف تلاعب بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ بهذا المعدل لدعم مراكزها بدفع مقدّمي الأسعار إلى التزوير. وانتقد عدد من صانعي السياسة الأكثر تأثيراً، بمن فيهم رئيس بنك

في الخامس من آذار ٢٠٢١، أعلنت هيئة السلوك المالي (FCA) أن النشر الرسمي لمعدلات الليبور التالية سيتوقّف بعد ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ ويشمل ما يلي :

- الليبور على الجنيه الاسترليني واليورو والفرنك السويسري والين الياباني
- الليبور على الدولار الأميركي لأجل أسبوع واحد ولأجل شهرين.

علماً أن الليبور لا يزال يُنشر لبعض العملات وذلك لغاية نهاية حزيران ٢٠٢٣ من دون أن يكون له صفة تمثيلية. وعليه، تنتقل الأسواق من سعر الليبور إلى مؤشرات سعرية أخرى قد تمّ نشرها بناءً على توجيهات من الجهات الرقابية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم.

### في البداية ما هو معدّل الليبور؟

شكّل معدل الليبور إحدى أبرز ركائز عالم المال. إنه معدّل فائدة مرجعي، وهو عبارة عن الفائدة بين المصارف في لندن على أموال غير مضمونة، وهو السعر الذي تقترحه المصارف للإستدانة فيما بينها، وقد تمّ تطويره في الثمانينات لتسهيل تسعير مشتقات معدّلات الفائدة والقروض المجمعّة (syndicated loans). وتجاوباً مع ذلك، بدأت جمعية المصرفيين البريطانيين (BBA) منذ بداية العام ١٩٨٦ بنشر معدّلات الليبور التي أصبحت بسرعة معياراً مهماً لتسعير الأدوات المالية.

في كلّ يوم عمل، تقوم بورصة انتركونينتال Intercontinental Exchange ICE بتحديد معدّل الليبور من خلال استطلاع لجنة مؤلّفة من ١٨ مصرفاً مشاركاً يقدّمون أفضل عروض تكاليف الاقتراض حول سعر الفائدة للاستحصال من خلالها على التمويل لسبع فترات (كانت ١٥ فترة في السابق) وهي ليلة واحدة، أسبوع واحد، شهر واحد، شهران، ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، وذلك لخمس عملات (بعدما كانت عشر عملات في البداية) هي: الدولار الأميركي، اليورو، الفرنك السويسري، الجنيه الاسترليني والين الياباني، أي أنه كان ينتج نشر ٣٥ سعراً فردياً في كلّ يوم عمل في لندن. ثم تقوم ICE بتصنيف



**SOFR** : هو سعر فائدة ينشره بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. يمكن اعتباره كمتوسط سعر الفائدة للقروض المضمونة الصادرة بالدولار الأمريكي (USD) مع أجل استحقاق يوم واحد (overnight). هو سعر مرجعي وبديل لسعر LIBOR بالدولار الأمريكي.

**SONIA** : هو معدل فائدة ينشره البنك المركزي البريطاني (بنك إنكلترا). وهو متوسط سعر الفائدة الذي تقرض به مجموعة مختارة من المؤسسات المالية بعضها البعض بالجنه الإسترليني (GBP) مع استحقاق يوم واحد (overnight). وهو السعر المرجعي البديل لليبور الجنيه الإسترليني.

**SARON** : هو سعر فائدة ينشره Swiss SIX Index AG. يمكن اعتباره متوسط سعر الفائدة للقروض الصادرة بالفرنك السويسري (CHF) مع أجل استحقاق يوم واحد (overnight). هو سعر مرجعي بديل لليبور الفرنك السويسري.

**TONAR** : هو سعر فائدة ينشره البنك المركزي الياباني (بنك اليابان). إنه متوسط سعر الفائدة الذي تقرض به مجموعة مختارة من المؤسسات المالية بعضها البعض بالين الياباني (JPY) مع استحقاق يوم واحد (overnight). هو سعر مرجعي وبديل لليبور الين الياباني.

**ESTER** : إنه سعر فائدة ينشره البنك المركزي الأوروبي (ECB) وهو متوسط سعر الفائدة الذي تقرض به مجموعة مختارة من المؤسسات المالية الأوروبية بعضها البعض باليورو مع استحقاق يوم واحد (overnight)، هو بديل لـ Eonia. يوضح الجدول التالي المؤشرات السعرية الخالية من المخاطر (RFRs) للعملات الخمس:

الاحتياطي الفيدرالي، عيوب معدل الليبور. ولكن على الرغم من الانتقادات، تزايد اعتماده كمعيار لتسعير المنتجات المالية على أساسه. وتمتد مروحة هذه المنتجات من مقايضة معدلات الفائدة مروراً بالقروض الممنوحة للمؤسسات وصولاً إلى الرهون العقارية السكنية. بالإضافة إلى تزايد الطلب لوضع قواعد واضحة لوقف عمليات التلاعب بالليبور وتقوية إدارته، ثمة أسباب أخرى، ومنها صغر حجم سوق الإقراض بين المصارف في لندن قياساً على حجم السوق العالمي الذي يعتمد معدل الليبور، فرضت استبداله بمعدل فائدة مرجعية يكون أكثر تمثيلاً، وطلبت مجموعة العشرين (G20) من مجلس الاستقرار المالي (FSB) مراجعة شاملة لمعايير تحديد أسعار فائدة مرجعية بديلة Alternative Reference Rate ARR، على أن تتضمن هذه المعدلات، بخلاف الليبور، مخاطر ائتمانية تكاد تكون معدومة لأنها تُعتبر معدلات ذات آجال قصيرة للغاية (ليلة واحدة) وتستند إلى معاملات فعلية وشفافة حتى أنه يُشار إليها أيضاً بأسعار الفائدة الخالية من المخاطر Risk Free Rates RFR على عكس الليبور.

### بماذا سيتم استبدال الليبور؟

سيخلف الليبور مؤشرات سعرية مبنية على المعاملات الفعلية اليومية لدى الأسواق عالية السيولة (overnight transactions) ووفقاً للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية المحلية، والتي قد تستند في بعض الحالات إلى المعاملات المضمونة اليومية بدلاً من المعاملات غير المضمونة، على أن يتم تنظيمها في الغالب من قِبَل المصارف المركزية. وفي ما يلي بعض التفاصيل المتعلقة بالأسعار المرجعية البديلة:

السلطة المختصة	فريق العمل	السعر البديل	الجهة التنظيمية	متاح من
الولايات المتحدة الأمريكية	لجنة الأسعار المرجعية البديلة	SOFR (Secured Overnight Financing Rate)	الاحتياطي الفيدرالي بنك نيويورك	3 نيسان 2018
المملكة المتحدة	مجموعة العمل المعنية بالمعدلات المرجعية الخالية من المخاطر (الإسترليني)	SONIA (Sterling Overnight Index Average)	بنك انكلترا	نيسان 2018
سويسرا	مجموعة العمل الوطنية حول معدلات الفرنك السويسري المرجعية	SARON (Swiss Average Rate Overnight)	SIX Swiss Exchange	آب 2009
اليابان	مجموعة دراسة حول المعدلات المرجعية الخالية من المخاطر	TONAR (Tokyo Overnight Average Rate)	بنك اليابان	تشرين الثاني 1997
منطقة اليورو	مجموعة العمل حول معدلات اليورو الخالية من المخاطر	ESTR (Euro Short-Term Rate)	البنك المركزي الأوروبي	2 تشرين الأول 2019

### المصرفي في لبنان؟

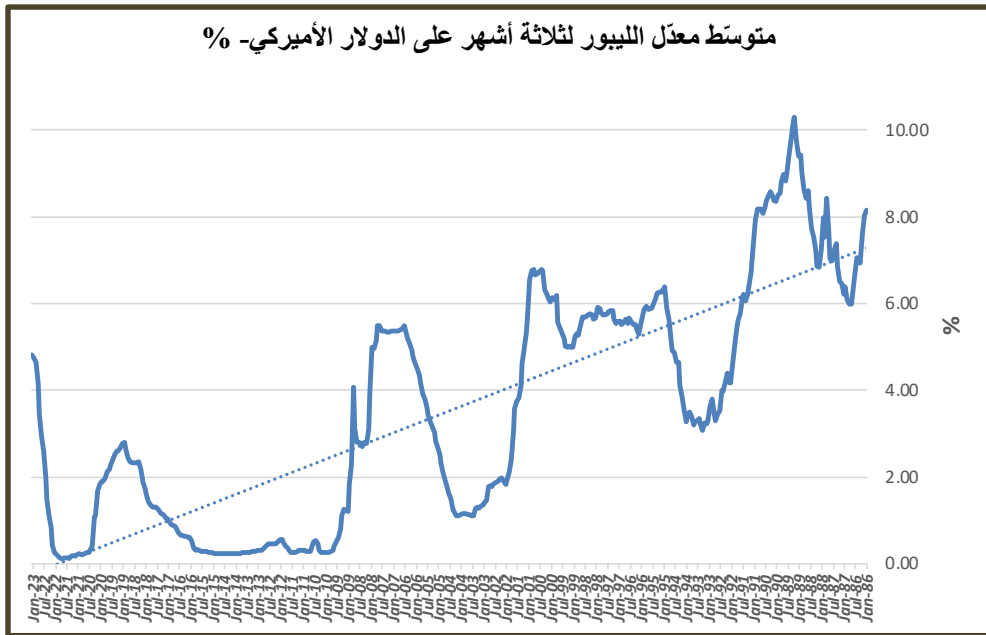
في لبنان، استُخدم معدل الليبور على الدولار الأميركي في القروض المصرفية الممنوحة بالدولار الأميركي والليبور على اليورو للتسليفات المصرفية الممنوحة باليورو. ومع استبدال معدلات الليبور، تمّ العمل على تحديد عدد وحجم العقود المبرمة والوارد ضمنها معدل الليبور على جانبي ميزانية المصارف، أي الأصول والمطلوبات لتقييم التبعات من أكلاف ومخاطر وتعقيدات في العمل المصرفي. وأصدر مصرف لبنان في 23/9/2022 التعميم الوسيط رقم 640 عدل بموجبه التعميم الأساسية ذات الأرقام 23 و25 و30 و84، بحيث تمّ بموجب التعديل استبدال معدلات الليبور للدولار الأميركي لفترة معيّنة حيثما وردت بمعدلات TERM SOFR المطابقة للفترة ذاتها مضافاً إليها قيمة تسوية الهامش. وبالنسبة إلى القروض باليورو، فقد تمّ استبدال ليبور اليورو لثلاثة أشهر بمعدل ESTR Compounded Average Rate لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش.

تجدون في الرسم البياني أدناه تطور معدل الليبور لثلاثة أشهر على الدولار الأميركي في الفترة الممتدة من كانون الثاني 1986 إلى كانون الثاني 2023.

تجدر الإشارة إلى أنه غالباً ما تكون معدلات الفائدة المرجعية البديلة أقل من معدل الليبور، لذلك تتم إضافة تسوية هامش مع ضرورة احترام المعادلة التالية: معدل فائدة ليبور ≈ معدل فائدة مرجعية بديلة + تسوية الهامش، علماً أن تسوية الهامش تحددها الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة (International Swaps and Derivatives Association).

قد يكون لاعتماد معدلات مرجعية جديدة تأثيرات غير مرغوب فيها على نماذج الأعمال والعقود الحالية وقد يفرض تعديلات مكلفة ومعقدة على الأعمال الحالية وترتيبات التمويل خلال المرحلة الانتقالية. وتتعامل المصارف والشركات الأخرى مع القضايا الناشئة المتعلقة بهذا التبدل من خلال إشراك العديد من الأقسام أو الإدارات (الخزينة والقانونية والضرائب وتكنولوجيا المعلومات) لما لعملية الانتقال آثار ضريبية وقانونية. فثمة حاجة إلى تحديد جميع العقود والاتفاقيات المالية المتأثرة ووضع استراتيجية وإجراءات للتغلب على القيود والأضرار المحتملة، وتخفيف المخاطر للحصول على تحوّل ناجح.

ماذا عن تأثير استبدال معدلات الليبور على العمل



المصدر: Macrotrends.net



### ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات لأعلى مستوى له منذ أربعة أشهر في شباط 2023 وإن كان لا يزال أدنى من مستوى الـ 50,0 نقطة. وقد سجلت مؤشرات الإنتاج والطلبية الجديدة ارتفاعاً نسبياً بينما تجاوز مؤشر التوظيف حاجز الـ 50,0 نقطة. ومن الواضح أن الإيجابية الحذرة تُحرّك المؤشر ولكن ليس لفترة طويلة لأن الإيجابية على المدى القصير أتاحت تعزيز الطلب إلى مستوى أفضل من المتوقع. ورغم ذلك، لا تزال المشكلة في لبنان سياسية في المقام الأول حيث لا يزال الفراغ الرئاسي يؤثر سلباً على الدولة والاقتصاد ويفرض ضغطاً على القطاع المصرفي.

### رفع الدولار الجمركي إلى 45 ألف ليرة

بعد ثلاثة أشهر على بدء احتساب أسعار العملات الأجنبية على الضرائب والرسوم التي تستوفيها إدارة الجمارك على السلع والبضائع المستوردة، على أساس 15 ألف ليرة للدولار الأميركي الواحد، بدأ لبنان مرحلة احتساب الدولار الجمركي على سعر 45 ألف ليرة لبنانية من أول آذار 2023 على أن يشمل المواد المستوردة كافة، باستثناء المواد المعفية من الجمارك بما فيها المواد الغذائية. ويأتي هذا الإجراء بناء على طلب وزير المال يوسف خليل من الحكومة الموافقة على رفع المتوسطات الشهرية لأسعار العملات الأجنبية التي يجب اعتمادها في احتساب الرسوم والضرائب على البضائع والسلع المستوردة من سعر 15 ألف ليرة لبنانية إلى سعر 45 ألف ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد لتأمين التمويل اللازم للقطاعات والزيادات التي أقرت والتي ستقر لاحقاً. ومن التوقع أن تتضاعف الإيرادات الجمركية بناء على سعر الصرف الجديد، مع الإشارة إلى أن احتساب الدولار الجمركي على أساس 15 ألف ليرة للدولار الأميركي الواحد، رقد الخزينة بما بين 1500 و 1600 مليار ليرة شهرياً. وكان مجلس الوزراء طلب من وزير المال "وضع دراسة متكاملة تراعي وضع الخزينة والمالية العامة للدولة ويكون من شأنها في الوقت عينه تأمين الحد الأدنى من مقومات عمل الموظفين والمستخدمين على الصعد كافة، وذلك بالتزامن مع تفعيل الجباية بشكل يؤمن واردات للدولة تسمح لها بالإنفاق وفقاً لأسس علمية وتؤدي الغاية المنشودة بعيداً عن مخاطر التضخم والإنفاق غير المدروس. ولاحقاً أعلنت وزارة المال عن اعتماد الرسم

الجمركي بسعر 8 آلاف ليرة للدولار الواحد على السيارات المستوردة بسبب عدم التمكن من إعادة العمل بالشطور بالنسبة إلى احتساب الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة كون هذا التعديل يتطلب قراراً من مجلس الوزراء. على أن هذا القرار ينطبق فقط على السيارات التي صدرت بوالصها وتم شحنها إلى لبنان قبل 1/3/2023.

### بيروت تستضيف اجتماع الأمناء العامين لإتحاد المصارف العربية

عُقد في بيروت اجتماع للأمناء العامين لجمعيات واتحادات المصارف العربية بمشاركة أربع عشرة دولة، لبحث الأزمات الاقتصادية والمالية التي تشهدها البلاد العربية. وناقش المجتمعون الورقة الإصلاحية الخاصة بالقطاع المالي والاقتصادي اللبناني، تمهيدا لعرضها على جامعة الدول العربية.

### ارتفاع كبير في عدد السياح الوافدين الى لبنان في 2022

أشارت الأرقام الصادرة عن وزارة السياحة إلى أن عدد السائحين الوافدين إلى لبنان بلغ 1,46 مليون سائحاً في العام 2022، أي بارتفاع بنسبة 64,7% من 889,953 سائحاً في العام 2021، وبنسبة 254% من 414,168 في العام 2020. ويعود ارتفاع عدد السائحين الوافدين في العام 2022 إلى استئناف النشاط الطبيعي ورفع إجراءات الإغلاق والتباعد الإجتماعي في لبنان التي فرضتها السلطات لاحتواء انتشار فيروس كورونا، بالإضافة إلى تخفيف القيود على السفر في البلدان التي تُعتبر مصدر رئيسي للزائرين إلى لبنان. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تستثني اللبنانيين، والسوريين والفلسطينيين القادمين إلى لبنان. شكّل الوافدون من الدول الأوروبية نسبة 40% من مجموع السياح الوافدين إلى لبنان في العام 2022، يليهم القادمون من الدول العربية بنسبة 27%، وأميركا الشمالية واللاتينية بنسبة 21%، وآسيا بنسبة 4,3%، وأوقيانا بنسبة 4,2%، وأفريقيا بنسبة 3,8%.

### الهيئات الاقتصادية اجتمعت مع وفد صندوق النقد وحددت المرتكزات الأساسية لموقفها من متطلبات التفاوض وخطة التعافي المالي

عقدت الهيئات الاقتصادية برئاسة رئيسها الوزير السابق محمد شقير في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، اجتماعاً

التجاري والإستثمار (TIF) ومبادرة الإستثمار في لبنان (LII)، بتوفير مصادر استثمار للقطاع الخاص، مما يسمح للشركات البنائية بتمويل تركيب ألواح الطاقة الشمسية. يعتبر هذا الصندوق خطوة أولى لتحفيز الإستثمار في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة في لبنان. مع التمنيات بأن تستقطب هذه المبادرة المزيد من الإستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في البلاد، وبالتالي أن تدعم تعافي و نمو الشركات البنائية التي تعاني منذ سنوات من الإقفال وصرف الموظفين بسبب هذه الأزمة.

**فوز حملة "أهلا بهالطة" كأفضل ترويج سياحي عربي**  
فازت حملة وزارة السياحة لصيف 2022 "أهلا بهالطة" بجائزة بورصة برلين للسياحة ITB كأفضل حملة ترويجية عربية، ليرفع هذا النجاح اسم لبنان عالمياً. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يفتح المؤتمر السياحي اللبناني العربي، والذي سيقام في لبنان وتعمل وزارة السياحة على التحضير له بالشراكة مع القطاع الخاص وبالتنسيق مع المنظمة العربية للسياحة في جامعة الدول العربية، آفاقاً واسعة للسياحة اللبنانية، كما لعودة العرب إلى لبنان.

**فوز «ميريت إنفست» و «Colis Privé France» بمزايدة قطاع البريد**  
في 30 آذار 2023، أعلن وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال جوني قرم، فوز ائتلاف مكون من شركة «ميرت إنفست ش.م.ل» وشركة «Colis Privé France» المملوكة من مجموعة «CMA CGM» الفرنسية بمزايدة قطاع البريد. وبعد أن تقدّمت الشركة بالمستندات اللازمة وفقاً للأصول، اجتمعت لجنة التلزم بحضور مندوب مراقب من قبل هيئة الشراء العام المهندس عمر البراج، وفُضت العرض الوحيد استناداً إلى قانون الشراء العام. بعد التدقيق بالمستندات الإدارية والفنية والمالية، تبين أن حصة الدولة ستكون 15,5% لأول سنة، علماً بأن نقطة الانطلاق بالمزايدة كانت 10% وأن دفتر الشروط مطابق لكل التوجيهات المطلوبة في تقرير ديوان المحاسبة. وبذلك، سيحلّ الائتلاف مكان شركة «ليبان بوست» التي أدارت القطاع لأكثر من عشرين عاماً.

مع وفد صندوق النقد الدولي "IMF" برئاسة ارستو ريغو راميريز، وتمّ خلال الإجتماع النقاش في المادة الرابعة المتعلقة بمتطلبات التفاوض مع صندوق النقد الدولي وكذلك متابعة النقاش حول خطة التعافي والمالي والإقتصادي التي ستشكل ركيزة أساسية لأي إتفاق بين لبنان والصندوق. أكد شقير "ان الهيئات الإقتصادية هي في مقدمة المطالبين والداعمين لتوقيع إتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي. مشيراً إلى أن الفترة الفاصلة مع الإجتماع الأول مع وفد صندوق النقد حصلت تطورات إيجابية من شأنها تسهيل التفاوض بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، أبرزها: ترسيم الحدود البحرية الجنوبية اللبنانية، الذي فتح الباب واسعاً للتقيب عن النفط والغاز في كل البلوكات لا سيما البلوك رقم 9، الذي يعتبر من بين أهم البلوكات التي يتوقع إحتواءه على كميات كبيرة من الغاز والإتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية، الذي يفتح الباب أيضاً لحصول تسوية سياسية في لبنان وإنتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة إصلاحية وإنقاذية.

كما إستطاع القطاع الخاص اللبناني في العام 2022 فرملة الإنهيار الإقتصادي وتحقيق تقدم ولو قليل، وقد ساعد كثيراً في ذلك قدوم أعداد كبيرة من اللبنانيين العاملين في الخارج والمغتربين في فصل الصيف وفي موسم عيدي الميلاد ورأس السنة انفقوا مبالغ كبيرة في الأسواق، هذا فضلاً عن تحويلات اللبنانيين من الخارج التي بلغت في العام 2022 حوالي 6,9 مليارات دولار.

**شيا أطلقت صندوقاً بقيمة 20 مليون دولار لمساعدة الشركات اللبنانية على اعتماد الطاقة المتجددة**  
أعلنت السفارة الأميركية في لبنان دوروثي شيا إطلاق "صندوق الطاقة المتجددة والشمسية" (Solar & Re-) (newable Energy Fund) بقيمة 20 مليون دولار وذلك في حفل بحضور الوزراء في حكومة تصريف الأعمال : الصناعة جورج بوشيكيان، والطاقة والمياه وليد فياض والبيئة ناصر ياسين ونائب مديرة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في لبنان نيكولاس فيقيو، ومستثمرين وممثلين عن شركات محلية. وسيقوم الصندوق، والذي اطلقته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) من خلال مشروع تسهيل التبادل



- 7) يحدد سعر منصة Sayrafa على 70,000 ل ل للدولار.
- 8) تدفع معاشات وتعويزات القطاع العام لشهر شباط على سعر sayrafa في 1 آذار 2023، 45,400 ل للدولار.
- 9) يعمل بهذا القرار ابتداءً من 2 آذار 2023 ويستمر العمل به حتى إشعار آخر.
- 10) تتوقف المصارف عن شراء دولارات لربائنها بسقف 300 دولار بالشهر لإشعار آخر.
- 11) يستمرّ العمل بالتعميم 161 لمعاشات القطاع العام.
- 12) يستمرّ مصرف لبنان بتسديد الدولارات النقدية التي باعها قبل هذا البيان والتي لم تسدد لحينه.

**مصرف الإسكان لتقديم قروض داعمة لحماية البيئة**  
 وقّع مصرف الإسكان كتاب اتفاق مع مشروع ترشيد إدارة المياه والصرف الصحي (WSC) الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، يمكن للمصرف من خلال هذا الكتاب إشراك المجتمعات في الإدارة المستدامة للمياه عبر منح قروض بغية مساعدة الأفراد على تركيب حلول لمعالجة مياه الصرف الصحي.

ويهدف هذا الاتفاق الطريق لقروض جديدة من شأنها أن تساعد الأفراد والمجتمعات على تقليص كلفة التفريغ المتكرر للحماية من الجور الصحية وحماية البيئة من مياه الصرف غير المعالجة التي تتسرب إلى المياه الجوفية، مسببة تلوثها للأجيال القادمة. فالمياه الجوفية هي بمثابة المخزون المائي الخاص بالبلد ويجب حمايتها بأي ثمن. إن مشروع ترشيد إدارة المياه والصرف الصحي (WSC) سيدعم مصرف الإسكان بالخبرات الفنية لمساعدته على تطوير معايير التطبيق وعلى تقييم طلبات القروض. وسيقوم المصرف بإطلاق هذا القرض الجديد في تموز 2023، بمجرد الانتهاء من جميع الاجراءات اللازمة. وكان قد جرى التوقيع على هذا الكتاب في مبنى مصرف الإسكان، القائم في شارع رياض الصلح في بيروت بين رئيس مجلس إدارة مصرف الإسكان أنطوان حبيب ورئيس مشروع ترشيد إدارة المياه والصرف الصحي سكوت شورت.

### الجمعية قررت تعليق الاضراب

على ضوء الاتصالات الجارية مع السلطات المعنية لمعالجة الخلل في المرفق القضائي والمرفق التنظيمي، قررت جمعية مصارف لبنان تعليق الاضراب ومتابعة اتصالاتها بالسلطات المعنية.

### بيان صادر عن حاكم مصرف لبنان

في 21 آذار 2023، أعلن مصرف لبنان إجراء عملية مفتوحة ومستمرة لشراء الاوراق النقدية اللبنانية وبيع الدولار نقدًا على سعر صيرفة.

يحدد سعر صيرفة بـ 90,000 ل.ل. مقابل كل دولار بدءاً من 21 آذار 2023. يمكن للجمهور ان يسلم الليرة النقدية الى الصرافين من فئة "أ" او الى المصارف العاملة ويتسلم الدولار بعد ثلاثة ايام. تسجل كل العمليات على منصة صيرفة. يمكن للمصارف التي تعود عن اضرابها المشاركة في هذه العملية. إن الهدف من هذه العملية هو الحد من ارتفاع سعر صرف الليرة في السوق الموازية والمحافظة على قيمة الودائع بالدولار المحلي.

### بيان صادر عن حاكم مصرف لبنان

صدر عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة البيان الآتي في أول آذار 2023: "بناءً على المادتين 75 و83 من قانون النقد والتسليف:

- 1) سيتدخل مصرف لبنان بائعاً الدولار الأميركي النقدي وشارياً الليرة اللبنانية النقدية على سعر 70,000 ل ل للدولار ابتداءً من 2 آذار 2023.
- 2) سيلبي مصرف لبنان كامل الطلب الناتج عن بيع الليرة اللبنانية من قبل الشركات والأفراد.
- 3) تقدم الطلبات عبر المصارف وتسجل عبر منصة Sayrafa وتسدد بغضون 3 أيام عمل.
- 4) تحدد السقوف للأفراد بمبلغ مليار ليرة لبنانية شهرياً عن كل حساب في كل مصرف.
- 5) تحدد السقوف بـ 10 مليارات لكل شركة في كل مصرف.
- 6) لا يطبق هذا الإجراء على مستوردي المحروقات.





## دور أساسي للتوقعات التضخمية

في الأسعار، والبعض الآخر تراجعاً. والمتوسط البسيط للأسعار simple average لا يلتقط كل هذه التعقيدات. وتسعى معظم المصارف المركزية إلى المحافظة على معدل تضخم مستقر، يُعرف بالمعدل "الهدف". وبما أن توقعات التضخم تميل أن تصبح معدل التضخم القائم السائد، لذلك من مصلحة المصرف المركزي إدارة توقعات التضخم وابقائها قريبة قدر الإمكان من المعدل "الهدف" وتأمين هدفه الأساسي المتمثل باستقرار الأسعار.

تدرك المصارف المركزية أن تثبيت توقعات التضخم على المدى القريب هو أمر مستحيل تقريباً لأنها تتأثر بشكل كبير بالأحداث القريبة، لذلك تركز السلطات النقدية على إدارة توقعات التضخم على المدى المتوسط، عادةً من سنتين إلى ثلاث سنوات. فإذا كان معدل التضخم أعلى من المعدل "الهدف"، يتم رفع معدل الفائدة على المدى القريب وكذلك التأثير على معدلات الفائدة الطويلة الأجل، ما من شأنه إبطاء الطلب على الإقراض وإبطاء الطلب الإجمالي والتضخم وأيضاً التوقعات التضخمية. وثمة طريقة أخرى للتأثير على التوقعات التضخمية وهي من خلال أداة التواصل التي تعطي إشارات حول الإتجاه المستقبلي للسياسة النقدية، وهي تُعرف بـ "التوجيه المستقبلي" forward guidance وقد انتشرت على نطاق واسع بعد الأزمة المالية العالمية التي حصلت في 2008-2009 عندما كانت معدلات الفائدة عالقة عند الصفر أو عند مستوى قريب من الصفر وكان العديد من المصارف المركزية مترددة في دفع معدل الفائدة إلى المنطقة السلبية. وحتى عندما كانت سياسة الفوائد سلبية، قامت المصارف المركزية بتحسين تواصلها بشأن السياسة النقدية المستقبلية لتحفيز الطلب ودفع توقعات التضخم إلى المستوى المستهدف. وبالطبع، لكي ينجح المصرف المركزي بالتأثير على التوقعات التضخمية، يجب أن يتمتع بمستوى مصداقية مرتفع، يتطلب بناؤها وقتاً وجهداً كبيرين.

المراجع: صندوق النقد الدولي- مجلة التمويل والتنمية- آذار 2023.

ترتفع أسعار السلع والخدمات في أنحاء عديدة من العالم بأسرع وتيرة لها منذ 40 عاماً. وعادةً ما تنشر الصحف والمنافذ الإعلامية الأخرى أحدث الأرقام المتعلقة بمعدل التضخم، وهو التغير في الأسعار بين فترة وفترة. من جهتهم، يركز واضعو السياسات بشكل كبير على التوقعات المتعلقة بالتضخم.

والتوقعات التضخمية هي معدل تغير أسعار السلع والخدمات المستهلكة عادةً في البلد، صعوداً أو نزولاً، بحسب اعتقاد الناس. وتوقعات التضخم مهمة لأنها من المرجح أن تصبح معدل التضخم الفعلي غداً. ففي حال توقعنا أن يتراجع سعر سيارة بنسبة 10% بعد عام، فمن المحتمل أن ننتظر تراجع سعرها قبل شرائها. وهذا التراجع في الإستهلاك يؤدي إلى إبطاء النمو الإقتصادي من خلال خفض الطلب ويدفع الأسعار نحو التراجع. ولكن إذا توقعنا بأن يرتفع سعر السيارة بنسبة 10% بعد عام، فمن المحتمل أن نشترىها اليوم لتجنب دفع السعر الأعلى لاحقاً، ما يزيد من الطلب ويرفع الأسعار.

وتؤثر التوقعات التضخمية أيضاً على المفاوضات بخصوص الأجور. ففي حال توقع العمال ونقاباتهم زيادة في الأسعار بنسبة 10%، فإنهم سيضغطون باتجاه زيادة رواتبهم لتأمين عدم حصول تراجع في قوتهم الشرائية. وستقوم بعدها الشركات برفع أسعارها لحماية هوامش ربحها من زيادة تكاليف الأجور. ومن الممكن أن يطلق ذلك دوامة الأجور-التضخم wage-price spiral.

يتم قياس توقعات التضخم تقليدياً باستخدام المسوحات surveys التي تجريها المصارف المركزية، الجامعات، أو المؤسسات الخاصة. ويمكن أن تختلف التوقعات بشكل كبير بين مجموعات من الناس أو حتى داخل المجموعة ذاتها. أحد الأسباب هو أن معظم الناس لا تمضي الكثير من الوقت بالتفكير في التضخم، إذا لم ترى أنه على صلة وثيقة بحياتهم، وهي ظاهرة تعرف بـ "عدم الانتباه العقلاني". بدلاً من ذلك، قد تفترض أن جميع الأسعار تتماشى مع كلفة سلعة واحدة يتم شراءها بشكل متكرر، البنزين على سبيل المثال. قد يتوقع البعض ارتفاعاً



## فاتورة الفوائد البالغة ١٣ تريليون دولار على الصعيد العالمي

ينفي تماماً ارتفاع الأكلاف. وبالتالي، تم افتراض أن الدخل الإسمي يرتفع وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي وأن نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى ثابتة. ما يعني عجزاً سنوياً بنسبة 5% من الناتج وهو أقل مما كان عليه قبل الجائحة.

وإذا اتبعت الأسعار المسار المسعر في أسواق السندات الحكومية، فإن فاتورة الفوائد ستصل إلى حوالي 17% من الناتج بحلول عام 2027. وماذا لو كانت الأسواق تقلل من مقدار التشدد الذي تخفيه المصارف المركزية؟ فلاحظنا أن نقطة مئوية أخرى، علاوة على تلك المسعرة في الأسواق، ستجعل الفاتورة تصل إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي. ستكون هذه الفاتورة ضخمة لكن ليس بدون سابقة. تجاوزت أعباء الفوائد في أميركا 20% من الناتج المحلي خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2009، والطفرة الاقتصادية في أواخر التسعينات والتضخم الكبير في الثمانينات. ومع ذلك، فإن متوسط فاتورة بهذا الحجم من شأنه ان يخفي اختلافات كبيرة بين الصناعات والبلدان. قد يخفف التضخم العبء قليلاً من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، دخل الأسر وأرباح الشركات. وانخفضت نسبة الدين العالمي من الناتج المحلي الإجمالي من ذروتها البالغة 355% في العام 2021. لكن هذا الإرتياح سيتلاشى مع ارتفاع أسعار الفائدة.

### مشكلة الإقتراض

إذاً من الذي يتحمل العبء؟ فتم تصنيف الأسر والشركات والحكومات في الدول الـ 58 وفقاً لمتغيرين: نسبة الدين إلى الدخل وارتفاع معدلات الفائدة على مدى السنوات الثلاث الماضية. حين يتعلق الأمر بالأسر، فإن الديمقراطيات الغنية، بما فيها هولندا، نيوزيلندا والسويد، تبدو أكثر حساسية لارتفاع أسعار الفائدة. تتمتع الدول الثلاث بمستويات ديون تقارب ضعف دخلها المتاح، وشهدت ارتفاع عوائد سندات الخزينة قصيرة الأجل بأكثر من 3% منذ نهاية العام 2019. ومع ذلك، فالبلدان التي لديها وقت أقل للإستعداد

بعد فترة هادئة في السنوات العشر التي سبقت، حيث بالكاد تحركت أسعار الفوائد، دفع التضخم مسؤولي المصرف المركزي إلى التحرك. في الفصل الأول من العام 2021، بلغت المعدلات في عينة مكونة من 58 دولة من الإقتصادات الغنية والناشئة 2,6%، فيما بلغ هذا المعدل 7,1% بحلول الربع الأخير من العام 2022. في نهاية هذا الفصل، بلغ الدين الإجمالي في هذه البلدان رقماً قياسياً قدره 300 تريليون دولار، أو 345% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 255 تريليون دولار، أو 320% من إجمالي الناتج قبل جائحة كوفيد-19.

كلما ارتفعت المديونية العالمية، ازدادت الحساسية على ارتفاع المعدلات. بهدف تقييم التأثير المشترك للإقتراض ومعدلات الفوائد المرتفعة، قدرت مجلة The Economist فاتورة الفوائد للشركات والأسر والحكومات في الدول الـ 58. شكّلت هذه الإقتصادات مجتمعة أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في العام 2021، بلغت فاتورة الفوائد 10,4 تريليون دولار، أي 12% من الناتج المحلي الإجمالي المجموع، فيما بلغت 13 تريليون دولار أو 14,5% من الناتج الإجمالي بحلول عام 2022.

وقد تم وضع افتراضية معينة. في العالم الحقيقي، لا تسهم أسعار الفوائد المرتفعة في رفع أكلاف خدمة الدين فوراً، باستثناء تلك المتعلقة بالديون ذات المعدلات العائمة (floating-rate debt)، مثل العديد من القروض المصرفية من يوم إلى يوم (overnight bank loans). تكون آجال استحقاق الدين الحكومي من خمس إلى عشر سنوات، فيما تميل الشركات والأسر إلى إقتراض قصير الأجل.

ولتوقع ما يمكن أن يحدث خلال السنوات القليلة المقبلة، تم وضع بعض الافتراضات الإضافية. يستجيب المقترضون في الواقع للمعدلات الأعلى عن طريق تقليص الديون لضمان عدم خروج مدفوعات الفوائد عن السيطرة. ومع ذلك، وفقاً للبحث الذي أجراه بنك التسويات الدولية (BIS)، تزيد المعدلات المرتفعة بالفعل مدفوعات الفوائد على الديون قياساً على الدخل-أي أن خفض المديونية لا

لكن الأكثر أهمية هو الدين الحكومي. من أهم المتغيرات الحاسمة التي ينبغي مراقبتها هي علاوة المخاطر على الديون. معظم حكومات العالم الغنية تبلي بلاءً حسناً في هذا الإطار. لكن إيطاليا التي شهدت زيادة في عائدات السندات أكبر من أي دولة أوروبية أخرى في العينة، لا تزال تشكّل خطراً. فمع تشديد البنك المركزي الأوروبي لسياسته، توقّف عن شراء السندات السيادية وسوف يبدأ بتقليص ميزانيته في آذار. إلا أنّ الخطر يكمن في مساهمة ذلك في أزمة.

تقتصر الاقتصادات الناشئة بشكل متزايد بعملائها الخاصة، لكن تلك التي تعاني من الديون الخارجية قد تحتاج إلى المساعدة. توصلت الأرجنتين مؤخراً إلى اتفاق إنقاذ مع صندوق النقد بحيث سيتطلب تضييق إضافي غير مريح. نذكر أنها قد تخلّفت عن سداد ديونها الخارجية في عام 2020. كما تحاول مصر، ذات عوائد السندات الحكومية متوسطة الأجل التي تخطت بحوالي أربع إلى خمس نقاط مئوية المستويات المسجّلة قبل الوباء، ألا تحذو حذوها. وغانا، التي انضمت مؤخراً إلى الأرجنتين في قائمة البلدان ذات الضائقة الشديدة، تشرع حالياً في تضييق مالي ونقدي في محاولة لتأمين الدعم من صندوق النقد الدولي.

قد يعتمد مصير بعض الحكومات، بالإضافة إلى الأسر والشركات التي تحتاج في النهاية إلى دعم الدولة، على حسن نيّة الصين. فهي تُعدّ حالياً أكبر مقرض للاقتصادات الفقيرة في العالم، وهي تلتهم حوالي ثلثي مدفوعات خدمة الديون الخارجية المتضخّمة، ما يعقّد جهود تخفيف الديون. كما يجب أن تأمل الحكومات الغربية من إمكانية التخفيف من هذا العبء أيضاً.

The Economist, Feb 2023, "The world's \$ 13 : المرجع : trn interest bill"

لارتفاع أسعار الفائدة قد تواجه صعوبات أكبر من مثيلاتها المثلثة بالديون. الرهون العقارية في هولندا، على سبيل المثال، غالباً ما يكون لها معدلات ثابتة طويلة الأجل، مما يعني أنّ الأسر معزولة عن ارتفاع المعدلات بشكل أكبر مما توقّعت التصنيفات. في حين أنّه في بلدان أخرى، تميل الأسر إمّا إلى الحصول على القروض قصيرة الأجل ذات الفائدة الثابتة، وإمّا إلى الاقتراض بشروط مرنة. في السويد، تمثّل الديون العقارية ذات السعر المتغيّر ما يقارب ثلثي المجموع، ما يعني ظهور المشاكل بسرعة أكبر. في الاقتصادات الناشئة تكون البيانات متقطّعة. وعلى الرغم من أنّ نسبة الدين قياساً على الدخل أدنى، إلا أنّ هذا يعكس جزئياً حقيقة صعوبة الحصول على القروض. في عالم الأعمال، أدّى ارتفاع طلب المستهلكين إلى رفع الأرباح. فمن أصل 39 بلداً ذات البيانات المتاحة، انخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الربح التشغيلي في 33 منها خلال العام السابق. ففي الواقع، تظهر أجزاء من العالم قوية بشكل مدهش. تحقّق الهند، على سبيل المثال، نتائج جيّدة بفضل نسبة الدين إلى الدخل المنخفضة نسبياً وارتفاع محدود في معدّلات الفائدة. قد تظلّ أعباء الديون والظروف المالية الأكثر تشدداً كبيرة للغاية بالنسبة إلى بعض الشركات. لاحظت شركة الأبحاث S & P Global أنّ معدّلات التخلف عن السداد على ديون الشركات الأوروبية المضاربة ارتفعت من أقل من 1% في بداية العام 2022 لتتخطّى 2% بحلول نهاية العام. الشركات الفرنسية مثقلة بالديون بشكل خاص، مع نسبة 9% دين إلى إجمالي الربح التشغيلي وهي أعلى من أي بلد آخر، باستثناء لوكسمبورغ. شهدت روسيا، المنعزلة عن الأسواق الخارجية، ارتفاعاً في العائدات قصيرة الأجل. أمّا هنغاريا، حيث رفع المصرف المركزي أسعار الفائدة بسرعة لحماية عملتها، فتملك ديوناً ثقيلة مقارنة بحجم اقتصادها.







جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

